# ملخص تقرير

## اللقاء التشاوري الأول

## "آليات وأطر التعاون والشراكة بين المجلس القومي لحقوق الإنسان بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ومنظمات المجتمع المدني "والمنعقد يوم الأربعاء الموافق ٣٠ يوليو ٢٠٢٥

إعداد

د.أيمن عيسي

# تقرير

## اللقاء التشاوري الأول

**"آليات وأطر التعاون والشراكة بين المجلس القومي لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني "، والمنعقد يوم الأربعاء الموافق ٣٠ يوليو ٢٠٢٥ بمقر المجلس:**

**أولاً: المقدمة:**

**في إطار الدور الوطني للمجلس القومي لحقوق الإنسان، وحرصه على تعزيز التعاون مع منظمات المجتمع المدني، عقد المجلس بالتعاون مع الاتحاد الأوربي ورشة عمل تشاورية بمقره الرئيسي، وذلك لمناقشة عدد من القضايا الحقوقية ذات الأولوية، وتعزيز آليات الحوار المجتمعي، ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان وتوصيات آليات الأمم المتحدة، بما يُعزز من فعالية المجلس كمؤسسة وطنية مستقلة تُعنى بحماية الحقوق والحريات.**

- **ثانيًا: المشاركون**

**شارك في أعمال الورشة عدد من الشخصيات العامة، والحقوقيين، والإعلاميين، وممثلي منظمات المجتمع المدني، والمهتمين بالشأن الحقوقي، من أبرزهم: السفير الدكتور**

**محمود كارم رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان، والأستاذ محمد أنور السادات رئيس لجنة الحقوق المدنية والسياسية، الدكتور هاني إبراهيم الأمين العام للمجلس، والأستاذ نجاد البرعي المحامي بالنقض، الأستاذ أشرف ميلاد روكسى محام، الأستاذ شادي عبد الكريم ، الأستاذ أحمد راغب، إلى جانب عدد من ممثلي المبادرات الحقوقية والنقابات كما شارك عبر تقنية زوم من خارج مصر كل من: السيدة إيلاريا بيتي، ممثلة الاتحاد الأوروبي، السيد زين أيوب، من مكتب الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان، الدكتور معتز الفجيري الخبير الحقوقي من جنيف.**

- **الهدف من اللقاء التشاوري هو تعزيز التعاون والتنسيق بين مختلف الأطراف المعنية بقضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك المجلس القومي لحقوق الإنسان، المجتمع المدني، والجهات الدولية مثل الاتحاد الأوروبي و المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بهدف مناقشة القضايا الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان في مصر وتطوير حلول عملية للتحديات التي تواجهها. يشمل الهدف أيضًا:**

**١- مراجعة دور المجلس القومي لحقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان والشفافية.**

**٢- تفعيل التعاون بين المجلس والمجتمع المدني لمتابعة الملفات الحقوقية المشتركة، وتطوير آليات للتعامل مع القضايا الحيوية.**

**٣- مراجعة التشريعات الوطنية والتأكد من توافقها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، خاصة في مجالات حرية التعبير و الحقوق المدنية.**

**٤- وضع استراتيجيات تنفيذية تُسهم في تفعيل التوصيات الدولية من خلال شراكات فعالة مع المنظمات الدولية والمحلية.**

**٥- تعميق الحوار البناء بين الجهات المختلفة، وضمان أن الحقوق والحريات تُحترم ويتم تعزيزها في إطار دستور وقانون مصر، وتطوير استراتيجيات واقعية لمعالجة القضايا القائمة.**

**- كلمة السفير الدكتور محمود كارم، رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان حيث رحّب ، بجميع المشاركين في الورشة، معبرًا عن تقديره الخاص لممثلي الاتحاد الأوروبي والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، والذين شاركوا عبر تقنية الزووم من خارج مصر، مؤكدًا أن هذا اللقاء يُعَدّ منصة مهمة لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات حول قضايا حقوق الإنسان، وعلى رأسها العلاقة الوثيقة بين المجلس ومنظمات المجتمع المدني. وشدد سيادته على أن المجلس يعمل وفقًا للدستور المصري، والقانون، ومبادئ**

باريس التي تُنظّم عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، مؤكدًا أن التزام المجلس بهذه المرجعيات هو ما يمنحه المصداقية، والاستقلالية، والفعالية في أداء دوره الوطني.

-الأستاذ محمد أنور السادات – عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان وأمين لجنة الحقوق المدنية والسياسية، استهل حديثه بالتأكيد على حرص المجلس على القيام بدوره في القضايا ذات البعد الإنساني والحقوقي، وتكريس جهوده للتواصل مع الجهات المعنية من أجل حماية حقوق المواطنين داخل الوطن وخارجه، وتعزيز التعاون مع الشركاء محليًا ودوليًا بما يخدم مسار حقوق الإنسان في مصر.

وأوضح السادات أن المجلس قام بعدد من التدخلات الهامة التي تعكس دوره الإنساني والوطني، من بينها تسهيل عودة بعض المواطنين المقيمين بالخارج إلى أرض الوطن، إلى جانب تمكين من يرغب منهم في السفر لأغراض الدراسة أو البحث العلمي أو العلاج، بما يضمن تيسير سبل حياتهم ودعم مساراتهم العلمية والصحية، تأكيدًا على التزام المجلس بصون حقوق الأفراد وضمان معاملتهم بما يليق بالكرامة الإنسانية.

-ثم تناول الكلمة الدكتور هاني إبراهيم – الأمين العام للمجلس القومي لحقوق الإنسان استهل كلمته بالترحيب بالحضور، مؤكداً أن المجلس يُعد جسراً أساسياً لا بد من الحفاظ

**عليه وتعزيزه باستمرار.وأشار إلى أن المجلس يسعى إلى بناء رؤية واضحة تهدف إلى تقوية هذا الجسر وترسيخ الثقة بين المجلس والمجتمع المدني، من خلال وضع إطار تعاون فعّال وشامل.**

**كما تطرق إلى الخطة التي يعتزم المجلس اتباعها لتحقيق هذا الهدف، معربًا عن أمله في أن يشعر كل من يتعامل مع المجلس بالقوة والمصداقية، وأن يُنظر إلى المجلس باعتباره مؤسسة محل ثقة، تؤدي دوراً حقيقياً في تعزيز حقوق الإنسان. وأكد على أهمية تحديد الدور المحوري الذي يضطلع به المجلس في ظل وجود مجتمع مدني نشط وشريك في مسار حماية وتعزيز الحقوق والحريات.**

**التوصيات**

**أولاً: التوصيات العامة المتعلقة بالمجلس القومي لحقوق الإنسان**

**١-إعادة تقييم الملتقيات التي ينظمها المجلس، وتحليل أجندتها والمنظمات المشاركة فيها. لضمان جدية هذه الملتقيات وفاعليتها، وضمان تمثيل منظمات حقيقية تعبر عن المجتمع المدني بشكل حقيقي.**

**٢-إصدار تقرير متابعة دوري من المجلس بشأن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان. لقياس التقدم في تنفيذ الاستراتيجية، وتقديم توصيات مستمرة لتحسين الأداء في الملفات المختلفة.**

**٣-عدم اختزال دور المجلس في التصنيفات الدولية فقط، بل التركيز على الحضور المجتمعي والفعالية الميدانية. لأن العمل الميداني والتفاعل مع المواطنين يعززان ثقة المجتمع في المجلس، ويجعل من المجلس جهة مؤثرة على أرض الواقع.**

## ثانيًا: التوصيات المتعلقة بالمصريين في الخارج

**٤-تحويل ملفات توصيات مجلس حقوق الإنسان في جنيف إلى ملفات عمل تنفيذية بالشراكة مع المجتمع المدني. لتفعيل التوصيات الدولية وجعلها أدوات عملية للتغيير والتحسين في الداخل المصري**

## ثالثًا: التوصيات التشريعية

**٥-العمل على إصدار قانون حرية تداول المعلومات بشكل حديث يضمن الوصول إلى المعلومات. لأن الحق في المعرفة جزء أساسي من حرية التعبير ويعزز الشفافية والمساءلة.**

**٦-تدخل المجلس في مناقشة وتعديل قانون الصحافة والإعلام بما يتيح الصحافة الميدانية وحرية النشر. لحماية حرية الإعلام وضمان بيئة آمنة للصحفيين لأداء مهامهم دون قيود تعسفية.**

## رابعًا: المقترحات والمبادرات الجديدة

**٧- استحداث جائزة سنوية من المجلس لتكريم حقوقي بارز أو منظمة متميزة في مجال حقوق الإنسان. لتحفيز العمل الحقوقي وتكريم النماذج المتميزة محليًا، وإبراز الدور الإيجابي في مجال حقوق الإنسان.**

**٨-إعادة تقويم الملتقيات الثانوية: عبر تشكيل لجنة مشتركة لتحليل أجندة الملتقيات، وتقييم الجهات والمنظمات المشاركة فيها. لضمان أن تكون هذه الملتقيات فعالة وواقعية، وتمثل منظمات حقيقية وليست شكلية أو مصطنعة.**

**إعداد**

**د.أيمن عيسي**